



WSRC

مجلس تنظيم قطاع المياه
WATER SECTOR REGULATORY COUNCIL

PALESTINE | فلسطين



واقع تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية للعام 2024

“تقرير المحافظات”

ديسمبر 2025



تقديم

يسلط تقرير "واقع تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية" الضوء على نتائج أداء تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية للعام 2024، إذ يعرض مجموعة من الحقائق والمؤشرات الرئيسية مجمعة حسب المحافظات في الضفة الغربية. مع الإشارة إلى أن المجلس قد أصدر تقارير مراقبة الأداء والتقرير المقارن للعام 2024 والذان يتضمنان مؤشرات الأداء الرئيسية لكل مقدم خدمة في الضفة الغربية للعام 2024.

إضافة إلى ذلك، يستعرض هذا التقرير بإيجاز المهام الرقابية للجهات المسؤولة عن ضمان سلامة وجودة مياه الشرب في الضفة الغربية، ويوضح دور المجلس في هذا الإطار، كما يتطرق إلى أبرز مخرجات الرقابة على جودة المياه لدى مقدمي الخدمات خلال العامين 2024 و2025.

أما في قطاع غزة، فقد حالت ظروف الحرب دون تمكن المجلس من جمع بيانات تفصيلية عن مقدمي الخدمات البالغ عددهم 25 مقدم خدمة، وعليه سوف يستعرض هذا التقرير الحقائق والمؤشرات الرئيسية التي تخص محافظات الضفة الغربية فقط.

تم احتساب هذه المؤشرات بالاعتماد على البيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات حسب المحافظات





المحتويات

6	مقدمو خدمات المياه في الضفة الغربية مع توزيعهم على المحافظات
7	توزيع مقدمي الخدمات من حيث الهيكل الإداري (بلدية، مجلس خدمات)
8	مصادر المياه
9	نسبة تغطية الخدمة في كل محافظة
10	حصة الفرد من المياه المباعة لكل محافظة (لتر/فرد/يومياً)
11	نسبة المياه غير المحاسب عليها حسب المحافظة
12	نسبة كفاءة التحصيل لخدمة المياه لكل محافظة
13	نسبة العمل (الكفاءة)
14	واقع الرقابة على جودة المياه في فلسطين

مقدمو خدمات المياه في الضفة الغربية مع توزيعهم على المحافظات

تمكن مجلس تنظيم قطاع المياه هذا العام من استهداف 284 مقدم خدمة في الضفة الغربية، من بينهم 42 مقدم خدمة يقدمون خدمات المياه والصرف الصحي معاً، بينما يقدم العدد الباقي خدمة المياه فقط، وقد تم جمع بيانات تفصيلية من 250 مقدم خدمة، في حين لم يتمكن 34 مقدم خدمة من تزويد المجلس ببيانات كاملة تتيح قياس مؤشرات الأداء، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من مقدمي خدمة الصرف الصحي فقط يتم مراقبة أدائهم بشكل منفصل.

وتوضح الخريطة أدناه توزيع مقدمي الخدمات على المحافظات المختلفة في الضفة الغربية:



نلاحظ أن عدد مقدمي الخدمة كبير في كل من نابلس وجنين، ويعود ذلك لسببين: الأول هو وجود تجمعات سكانية كبيرة، والسبب الآخر هو صغر حجم مقدمي الخدمة. أما في محافظة القدس فعدد مقدمي الخدمة محدود وذلك بسبب أن عدد كبير من التجمعات السكنية تحصل على خدمة المياه من خلال مصلحة مياه محافظة القدس.

تم اعتماد نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية لعام 2021، والذي يهدف إلى تجميع مقدمي الخدمات ضمن مرافق مياه إقليمية وتقليل عددهم، بما يتيح الاستفادة من اقتصاديات الحجم في تقديم الخدمة. إلا أن تطبيق هذا النظام ما زال يتم بوتيرة بطيئة، إذ تم إنشاء مرفقين فقط حتى تاريخ صدور هذا التقرير.

توزيع مقدمي الخدمات من حيث الهيكل الإداري (بلدية، مجلس خدمات....)

هناك تفاوت في الهيكل المؤسسي لتقديم خدمة المياه في الضفة الغربية، حيث أن بعض التجمعات مخدومة من خلال مجالس قروية، بلديات، مصالح مياه، مجالس خدمات.... الخ. حيث إن هناك 179 مقدم خدمة تحت تصنيف مجلس قروي، وهو عدد كبير نسبياً إذ يتنافس مع اقتصاديات ووفورات الحجم (أي أنه كلما زاد حجم مقدم الخدمة تقل تكلفة تقديم الخدمة).

في المقابل هناك 88 مقدم خدمة يعمل تحت مظلة بلدية سواء كانت خدمة المياه في دائرة مستقلة أو قسم مستقل أو تابعة لقسم الهندسة في البلدية، كما يوجد مصلحة مياه واحدة وهي مصلحة مياه محافظة القدس التي تقدم خدمات لأكثر من 70 تجمع سكاني في رام الله والقدس.

ومع صدور نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية للعام 2021 تم إنشاء مرفقي مياه وهما مرفق مياه غرب جنين ومرفق مياه طوباس.

توزيع مقدمي الخدمات حسب الهيكل المؤسسي

البيانات حسب آخر الإحصائيات حتى نهاية العام 2024



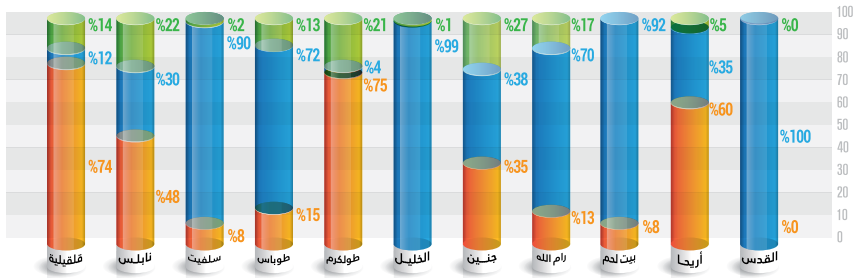
مصادر المياه

بالنظر إلى نتائج الموارد المائية المتاحة لمقدمي الخدمات، نجد تبايناً واضحاً في مصدر المياه بين مقدمي الخدمات في الضفة الغربية.

حيث نجد أن عدد كبير من مقدمي الخدمات في الضفة الغربية يعتمدون بشكل كبير على المياه المشتراة من الجانب الإسرائيلي، وخاصة في محافظات جنوب الضفة الغربية مثل الخليل وبيت لحم، يأتي ذلك في الوقت الذي يواجه فيه مقدمي الخدمات صعوبات منذ العام 1967 في حفر آبار المياه الجوفية نتيجة لسياسات الاحتلال المطبقة منذ ذلك الوقت والخاصة بالسيطرة على مصادر المياه.

أما في محافظات شمال الضفة الغربية فيزداد الاعتماد على المياه المنتجة من الآبار الخاصة بمقدمي الخدمات نظراً لتوفر الآبار وغزارة الأحواض الجوفية هناك. والرسم أدناه يوضح توزيع مصادر المياه حسب المحافظة في الضفة الغربية:

نسبة كميات المياه المتوفرة حسب المحافظة



■ نسبة كميات المياه المشتراة من مصادر أخرى

■ نسبة كميات المياه المشتراة عبر دائرة مياه الضفة الغربية

■ نسبة كميات المياه المنتجة من آبار وينابيع مقدم الخدمة

نسبة تغطية الخدمة في كل محافظة

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان المخدومين بالمياه من قبل مقدمي الخدمة بكل محافظة على عدد السكان لكل محافظة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نسبة تغطية خدمة المياه



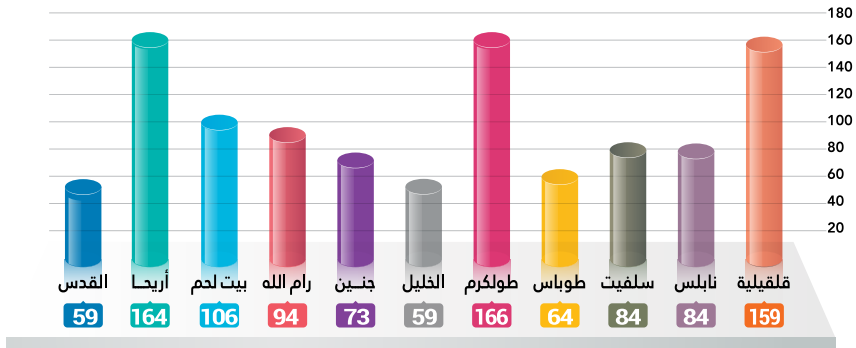
نلاحظ أن هناك بعض المحافظات لديها نسب تغطية منخفضة، وذلك لوجود تجمعات سكانية غير مخدومة في هذه المحافظات، حيث أن هذه التجمعات غالباً ما تكون مناطق "ج" إذ يصعب بناء شبكات مياه فيها مثل دير أبو ضعيف وجلبون في جنين حيث لا يوجد لديهم شبكات مياه لتقديم الخدمة.

حصة الفرد من المياه المباعة لكل محافظة (لتر/فرد/يومياً)

(يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة كمية المياه المباعة في اليوم على عدد السكان المخدمين)

وفقاً للبيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات فإن معدل حصة الفرد من المياه المباعة في الضفة الغربية بلغت **88.6** لتر/فرد/يومياً حسب بيانات العام 2024. مع العلم أن المعدل اليومي للإستهلاك المنزلي للفرد بلغ **73** لتر/فرد/يومياً.

حصة الفرد من المياه المباعة لكل محافظة - الضفة الغربية



نلاحظ ارتفاع هذه النسبة في كل من قلقيلية وطولكرم وأريحا وذلك لتوافر المياه بشكل كبير في هذه المناطق، أما في محافظة الخليل فهناك معدل متدني لحصة الفرد اليومية من المياه المباعة وذلك لشح المياه في منطقة الجنوب، حيث إن المياه تصل لبعض المناطق هناك مرة واحدة كل 3 شهور خاصة في فصل الصيف.

نسبة المياه غير المحاسب عليها حسب المحافظة

تختلف نسبة المياه غير المحاسب عليها من محافظة لأخرى، وتنقسم مسببات هذه النسبة حسب الميزان المائي إلى الأقسام التالية:

- **الفاقد التجاري (الظاهري)** الناتج من عدم دقة العدادات والسرقات وغيرها.
 - **الفاقد الحقيقي** الناتج من التسريبات في الشبكات الرئيسية والوصلات المنزلية بالإضافة إلى فيضانات الخزانات.
 - **الاستهلاك المصرح به غير المفوتر** وهي من ضمن الأمور الإدارية التي يمكن السيطرة عليها بسهولة، وتتمثل في عدم إصدار فواتير لبعض المؤسسات مثل المدارس والمساجد ومرافق البلدية وعدم تركيب عدادات على مخارج وفتحات الدفاع المدني.
- وبلغت معدل نسبة المياه غير المحاسب عليها في الضفة الغربية 33% حسب البيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات للعام 2024.

نسبة المياه غير المحاسب عليها لكل محافظة



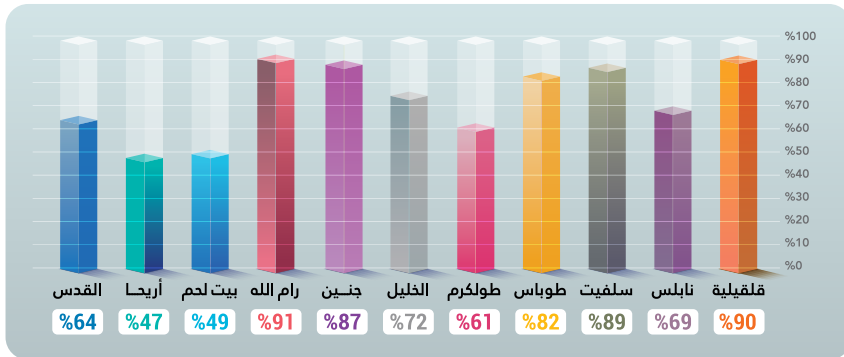
وخلاصة القول أن النسبة العامة للمياه غير المحاسب عليها مرتفعة نسبياً حيث تُقدّر الخسائر الناتجة عنها بأكثر من 260 مليون شيكل للعام 2024 على فرض معدل سعر بيع 5 شيكل للكوب، وهذا مبلغ كبير نسبياً.

نسبة كفاءة التحصيل لخدمة المياه لكل محافظة

نلاحظ أن هناك تراجع في معدل نسبة كفاءة التحصيل في الضفة الغربية للعام 2024 وذلك نتيجة للحرب على قطاع غزة، حيث إن عدد كبير من العمال في الداخل المحتل تم تسريحهم، بالإضافة إلى أن العاملين في القطاع العام يتلقون رواتب منقوصة، وبالتالي أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض نسبة تحصيل أثمان المياه مقارنة بالأعوام السابقة الأمر الذي ينذر بأزمة سيولة نقدية لدى مقدمي الخدمة من شأنها أن تؤثر على استدامة تقديم الخدمة.

بلغ معدل نسبة كفاءة التحصيل لخدمة المياه في الضفة الغربية 75% حسب البيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة للعام 2024.

كفاءة التحصيل لخدمة المياه - الضفة الغربية



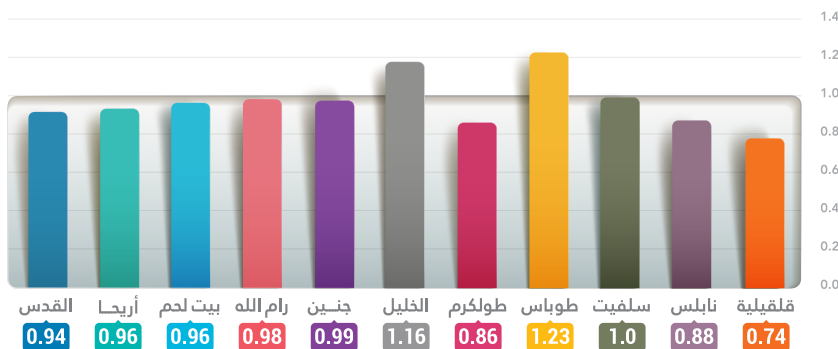
يشار إلى أن بعض البلديات في الضفة الغربية قد بدأت بتركيب عدادات مسبقة الدفع بدل العدادات القديمة، إذ وصلت نسبة العدادات مسبقة الدفع التي تم تركيبها إلى حوالي 35% من إجمالي العدادات في الضفة الغربية للعام 2024.

نسبة العمل (الكفاءة)

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة المصاريف السنوية لخدمة تقديم المياه على الإيرادات الخاصة بتقديم خدمة المياه لنفس الفترة الزمنية. علماً بأن المعيار المرجعي لهذا المؤشر ما يقارب الـ 1 صحيح وذلك لضمان أن المصروفات يتم تغطيتها من الإيرادات.

كما يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة تعرفه المياه المطبقة لدى مقدمي الخدمة، حيث وحسب أنظمة التعرفة يجب أن تغطي إيرادات المياه تكاليف تقديم خدمة المياه وذلك من أجل ضمان استدامة تقديم الخدمة.

نسبة كفاءة العمل لخدمة المياه - الضفة الغربية



ومع صدور نظام التعرفة الموحد للمياه والصرف الصحي رقم 4 لسنة 2021، بدأ المجلس باستهداف مقدمي الخدمات الذين لديهم نسبة عمل أكبر من 1 من أجل مراجعة التعرفة الخاصة بهم. وقد بلغ عدد التكرارات المراجعة لنهاية العام 2024 من قبل المجلس حوالي 50 تعرفة تغطي حوالي 60% من السكان المخدمين.

واقع الرقابة على جودة المياه في فلسطين

تعتمد الرقابة على جودة المياه في الضفة الغربية على منهجية تكاملية تستند إلى التعاون بين جميع الجهات المختصة، بما في ذلك وزارة الصحة الفلسطينية، وسلطة المياه الفلسطينية، ومقدمو خدمات المياه والصرف الصحي. كما يبرز الدور الرقابي لمجلس تنظيم قطاع المياه من خلال جمع البيانات وتحليلها وإصدار التقارير الدورية لدعم اتخاذ القرار وضمان الالتزام بالمعايير المطلوبة.

الاختصاصات والمهام الرقابية للجهات المسؤولة عن ضمان جودة وسلامة مياه الشرب:

1) سلطة المياه الفلسطينية:

في إطار السعي لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين، ووفقاً للمهام المنوطة بها بموجب قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن المياه، تتولى سلطة المياه الفلسطينية مسؤولية إدارة المصادر المائية وحمايتها من التلوث. وتشمل مهامها الرئيسية ترخيص وتطوير استغلال هذه المصادر بالتنسيق مع الجهات المعنية، إلى جانب القيام بالرقابة المستمرة على نوعية المياه وفحصها الدوري، وتحديد مصادر التلوث ومعالجتها.



2) وزارة الصحة الفلسطينية:

ينفذ مفتشو صحة البيئة في المحافظات خطة عمل تراعي عدد السكان في كل تجمع لضمان فحص أكبر عدد ممكن من مصادر المياه، الخزانات العامة وشبكات التوزيع، وتعتمد وزارة الصحة الفلسطينية في التحقق من مأمونية المياه على فحوصات ميكروبيولوجية تشمل البكتيريا القولونية الكلية والغائطية وفحوصات إضافية عند الحاجة مثل السالمونيلا، إضافة إلى الفحوصات الفيزيائية والكيميائية حيث يتم عمل فحص كيميائي شامل لعينات المصادر مرة على الأقل سنوياً، إلى جانب العديد من الفحوصات الروتينية على أنظمة التزويد مثل فحص عكارة المياه، فضلاً عن فحص الكلورين الحر المتبقي لضمان سلامة المياه.



3) مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي:

يعتمد فقط تسعة من مقدمي خدمات المياه في الضفة الغربية نظام رقابي ذاتي على جودة المياه، سواء عبر مختبراتهم في المحافظات الرئيسية أو من خلال الفحص لدى جهة خارجية معتمدة، وذلك إلى جانب دور مقدم الخدمة في متابعة عملية كلورة أنظمة التزويد التابعة له، وبالتعاون مع كل من سلطة المياه ووزارة الصحة.



(4) مجلس تنظيم قطاع المياه:

يلعب مجلس تنظيم قطاع المياه دوراً محورياً في مراقبة جودة المياه لدى مقدمي الخدمات من خلال جمع وتحليل البيانات وعرضها ضمن تقاريره الدورية، حيث يتم جمع بيانات مقدمي الخدمات في المحافظات الرئيسية ممن يمتلكون أنظمة رقابة، كما يُعد المجلس مصدراً أساسياً لبيانات مقدمي الخدمات الذين لا يمتلكون أدوات رقابية لفحص مياه الشرب، وذلك بالاعتماد على بيانات جودة المياه السنوية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية.



الرقابة على جودة المياه خلال العام 2024

البيانات السنوية

التزم مقدمو الخدمات بالفحص الدوري للمياه والتعاون مع المجلس من خلال تزويده ببيانات مؤشرات الأداء لعام 2024 وتنفيذ توصياته لتحسين الأداء، وذلك رغم التحديات الكبيرة التي شملت تعقيدات الطرق، وتخريب البنية التحتية لأنظمة المياه، والانقطاعات المتكررة، كما هو الحال في مدينتي طولكرم وجنين، مما شكّل عبئاً إضافياً على الفرق الفنية. ورغم ذلك، أظهرت بيانات مقدمي الخدمات ممن يفحصون المياه نتائج ممتازة في ظل الظروف القائمة¹.

وبالرجوع إلى بيانات جودة المياه المُدخلة إلى قاعدة بيانات مجلس تنظيم قطاع المياه، والتي تغطي جميع مقدمي خدمات المياه، أظهرت النتائج ما يلي:

من مقدمي الخدمات
نظاماً رقابياً لمتابعة جودة المياه

يملك فقط 3%



من مقدمي الخدمات
فني مختص مسؤول عن متابعة أعمال تطهير المياه

يوجد لدى 28%



من مقدمي الخدمات
أجهزة أو أدوات لفحص الكلورين الحر المتبقي في المياه

تتوفر لدى 21%



تعكس هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز القدرات الرقابية والفنية لدى مقدمي خدمات المياه لضمان تحسين جودة المياه المقدمة للمواطنين.

1 ملاحظة: للاطلاع على مؤشرات جودة المياه لدى مقدمي الخدمات في المحافظات الرئيسية في الضفة الغربية، يرجى مراجعة تقرير مؤشرات الأداء السنوي 2025 عن بيانات 2024.

بيانات وزارة الصحة الفلسطينية

وفق بيانات عام 2024، ورغم التحديات المتعلقة بإغلاق الطرق في المحافظات وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق، تمكنت وزارة الصحة من جمع أكثر من 7,400 عينة، تمثل ما يقارب 550 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية، وذلك لأغراض الفحص الميكروبيولوجي وفحص الكلورين الحر المتبقي. ويُعد هذا العدد من العينات أفضل من نظيره في عام 2023، كما يُعتبر جيداً بناءً على ما تم جمعه من عينات في سنوات سابقة، حيث كان معدل العينات التي يجمعها مفتشو الصحة يتجاوز 2,000 عينة كل ثلاثة أشهر.

بناءً على ذلك، بلغت نسبة النجاح في العينات المفحوصة على مياه الشبكات 85% عند فحص البكتيريا القولونية الكلية، و93% عند فحص البكتيريا القولونية الغائطية. أما فيما يتعلق بالكلورين الحر المتبقي في المياه، فقد سُجّلت نسبة منخفضة من العينات المطابقة للمعايير، وهي نسبة لا تعكس الواقع بدقة، وقد يُعزى ذلك إلى عدم توفر جميع القراءات الميدانية للفحوصات.

توضح هذه النتائج الدور الحيوي لوزارة الصحة في متابعة سلامة المياه في التجمعات السكانية، وتؤكد على أهمية التنسيق المستمر مع مقدمي خدمات المياه لضمان الوصول إلى جميع المناطق والتحقق من كفاءة تطهير المياه، مع تعزيز الفحص الميداني والميكروبيولوجي، وضرورة إنشاء مختبرات مركزية لدعم مقدمي الخدمات في مراقبة جودة المياه.



مؤشر جودة المياه

اعتمد مجلس تنظيم قطاع المياه مؤشرات جودة المياه العالمية كأداة رقابية جديدة لتعزيز متابعة جودة المياه وتحسين الأداء التشغيلي لدى مقدمي الخدمات. وفي هذا الإطار، أعد المجلس دراسة استهدفت كبار مقدمي خدمات المياه في الضفة الغربية لتقييم جودة مياه الشرب على خطوط الشبكات الرئيسية، بالاعتماد على بيانات جُمعت خلال أشهر أيار وحزيران وتموز 2025، وذلك بهدف توحيد منهجيات الرقابة وفق أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية.

أظهرت النتائج الأنماط العامة والمشكلات الرئيسية في جودة المياه، لا سيما وجود تجاوزات بمعايير الكلورين الحر المتبقي في المياه والنترات، رغم ذلك حافظ مقدمو الخدمات على جودة مياه بين مقبولة وممتازة طوال فترة الدراسة.

القيمة الإجمالية لمؤشر جودة المياه (CCME WQI)



وبحسب القيمة الإجمالية للمؤشر لكل مقدم خدمة حققت بلديات نابلس، أريحا، الخليل وسلفيت درجة ممتازة (100)، فيما صُنفت مصلحة مياه محافظة القدس وسلطة المياه والمجاري في بيت لحم وبلديتا جنين وطولكرم ضمن الفئة الجيدة (92، 92، 83، 82 على التوالي)، بينما سجلت بلدية قلقيلية تصنيف مقبول بواقع 77. ورغم القيود المتعلقة بفترة التقييم ومحدودية مواقع العينات ونطاق المعايير، قدمت الدراسة تقييماً أولياً لشبكات توزيع مياه الشرب، مؤكدة على أهمية مؤشرات جودة المياه كأداة رقابية موثوقة للتحليل ودعم اتخاذ القرار.

التوصيات

- تشجيع مقدمي الخدمات للانضمام إلى مرافق مياه إقليمية، الأمر الذي يحسن كفاءة وفعالية تقديم الخدمة.
- تقليل الاعتماد على المياه المشتراة من الجانب الإسرائيلي من خلال البحث عن مصادر مياه محلية (حفر آبار جديدة) وخصوصاً في مناطق جنوب الضفة الغربية.
- تجنيد الدعم اللازم لعمل شبكات مياه جديدة في المناطق ذات نسب التغطية أقل من 100% لتتناسب مع استراتيجية قطاع المياه.
- العمل على تقليل نسب المياه غير المحاسب عليها من خلال تغيير الشبكات والعدادات القديمة إضافة إلى إدارة الشبكات بكفاءة أعلى مما يخفض نسب المياه غير المحاسب عليها وبالتالي رفع حصة الفرد اليومية من المياه.
- إلزام مقدمي الخدمات بضرورة فوترة المياه المسحوبة تحت مسمى "الاستهلاك المصرح به غير المفوتر" واتخاذ إجراءات محاسبة لغير الملتزمين.
- ربط منح أي مشاريع مستقبلية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، من قبل سلطة المياه أو الجهات المانحة، إلى حين إجراء مراجعة متكاملة للتعرفة.
- تعزيز المراقبة المنتظمة على جودة المياه لدى مقدمي الخدمات، ووضع خطط طوارئ فعالة للاستجابة للمشكلات المتعلقة بتراكيز الكلورين الحر والنترات.
- تطوير البنية التحتية لمختبرات فحص مياه الشرب لدى مقدمي الخدمات وتشجيع الجهات المانحة على دعمها بالمعدات المخبرية والمواد اللازمة لتحسين دقة وكفاءة الفحوصات.
- اعتماد تعليمات فنية إلزامية للمواد الكيميائية المستخدمة في تطهير مياه الشرب (هيبوكلوريت الصوديوم).
- اعتماد نهج إداري متكامل يضمن عمل جميع المؤسسات في قطاع المياه ضمن إطار موحد لتعزيز دور مقدمي الخدمات في مراقبة جودة المياه وبناء قدراتهم الفنية.



